

# التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق



العددان ١٣٠-١٣١ - صيف/ خريف/ ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رئيس التحرير

أ.د. راتب سكر

المدير المسؤول

أ.د. حسين جمعة

مدير التحرير

أ.د. عبد الإله نهبان

هيئة التحرير

د. عبد الرحمن بيطار

أ.د. عبد الفتاح محمد

أ.د. عبد الله المجيدل

أ.م.د. عبد الكريم محمد حسين

أ.د. علي دياب

أ.د. محمود سالم

أ.د. وهب روميعة

الإشراف والتدقيق اللغوي

أ.د. نبيل أبو عمشة

الإخراج الفني

وفاء الساطي

المراسلات باسم رئاسة التحرير

اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي،

دمشق - ص.ب (٣٢٣٠)

فاكس: ٦١١٧٢٤٤

البريد الإلكتروني: E-mail: aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:

www.awu.sy

الاشتراك السنوي

- داخل القطر للأفراد : ٨٠٠ ل.س
  - في الأقطار العربية للأفراد : ٢٥٠٠ ل.س أو (٥٠) دولاراً أميركياً
  - خارج الوطن العربي للأفراد : ٣٠٠٠ ل.س أو (٦٠) دولاراً أميركياً
  - الدوائر الرسمية داخل القطر : ١٠٠٠ ل.س
  - الدوائر الرسمية في الوطن العربي : ٣٠٠ ل.س أو (٦٠) دولاراً أميركياً
  - الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي : ٣٥٠٠ ل.س أو (٧٠) دولاراً أميركياً
  - أعضاء اتحاد الكتاب : ٢٥٠ ل.س
- الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكاً يدهم نقداً إلى مجلة التراث العربي

# العدول في صيغتي اسم الفاعل والمفعول في القرآن الكريم

□ د.ناديا حسكر \*

## الملخص

العدول ظاهرة أسلوبية شاعت في اللغة العربية، ووردت الإشارة إليها في مباحث علماء العربية، وقد تعددت الألفاظ الدالة عليها عند القدماء من علماء اللغة، وتعددت كذلك تلك الألفاظ لدى علماء اللغة المحدثين، ومن هنا سعى

البحث لتحديد المصطلح ودراسته من أجل العمل على تحديد مقياس يُستند إليه في تبين قوانين العدول حتى يكون هو الدليل على معرفة موقعه في هذا النص أو ذلك، فوجد معيارَي الأصل والقياس وهما مما قد استعمل في دراسات علماء العربية ومباحثهم، على الرغم من دقة الفرق بينهما.

وقد اختص البحث بدراسة العدول عن الأصل وهو الخاص بالصيغة المنفردة في كونها تدل على معنى صيغة أخرى فتكون الصيغة الأولى معدولاً عنها إلى غيرها بمعناها، فالصيغة الأولى هي الأصل، والثانية خلاف الأصل، وقدم البحث تطبيقاً على بعض الآيات القرآنية كان الهدف منه إظهار أهمية العدول ودوره في تحديد المعنى من خلال السياق الذي يرد فيه.

❖ جامعة حلب.

وقد ظهرت دلالة المبالغة واضحة في العدول، فالتعبير عن اسم الفاعل بالصفة المشبهة، على سبيل المثال، فيه من المبالغة ما فيه، لأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت، في حين أن صيغة اسم الفاعل تدل على الحدوث. ولهذا فقد بدا العدول سبيلاً صعبة لا يقيس عليها إلا من عرف خفايا فن هذا المضممار، وأدرك طواياه في طريقة إشراب صيغة معنى صيغة أخرى معدول عنها من دلالات اتضحت في أغلب أقسام العدول عن الأصل، ولا سيما في صيغ المشتقات مثل اسم الفاعل، والصفة المشبهة واسم المفعول، التي تتداخل أشكال صيغها، وتتقارب معانيها، مما يُمْكِن من إشراب معاني بعض صيغها معاني بعضها الآخر.

### البحث:

للجذر (ع. د. ل) دالتان ترجع إحداهما إلى الأخرى، وإحدى هاتين الدالتين العَدْلُ بمعنى الاستواء أو المساواة. وهذا المعنى متأتٍ من معادلة الحِمْل على الدابة بأن يجعل طرفاه على استواء واحد، ويقال لكل طرف عَدْلٌ، والدلالة الثانية هي العدول بمعنى الميل.

ودلالة العدول على الميل متأتية من معادلة الأحمال، إذ لا بُدَّ من إمالتها عند تسوية بعضها ببعض، ومن هنا التبس الأمر على ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) فجعل للجذر (ع. د. ل) "أصلين صحيحين، لكنهما متقابلان كالمضادين، أحدهما يدل على استواء والآخر يدل على اعوجاج"<sup>(١)</sup> وهو في الحقيقة أصل واحد وهو الميل.

ودلالة هذا المصطلح الفكرية، توجب أن يكون في العدول طرفان طرف معدول عنه هو الأصل أو القياس، وطرف معدول إليه هو الفرع أو خلاف القياس، وهذان الطرفان يتشابهان في جوهر مشترك بينهما. فالمشابهة بين شيئين في الجوهر المشترك لهما تتطلب أن يكون أحدهما هذين الشيئين أصلاً والآخر فرعاً، وهو في اللغة كذلك؛ لأن العدول عن طريق يعني الدخول في طريق آخر. ويتحقق مصطلح العدول في المستوى الصرفي للغة على وجهين:

أولهما: العدول عن الأصل، ويتحقق ذلك في الصيغة المفردة ذاتها، إذ هناك من المفردات ما تحتل معنى صيغة أخرى، أو تأتي على لفظ صيغ آخر وهي بمعناها، وقد توضح هذا الوجه في المصادر والمشتقات نحو: اسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وقد أشار إلى ذلك علماء اللغة.

وثانيهما: العدول عن القياس، ويتحقق هذا النوع من العدول بين صيغتين، الصيغة الثانية خلاف الصيغة الأولى، بحسب قانون القياس الصرفي، وإنما هو في الحقيقة خروج عن القاعدة المطردة، ويكون ذلك في الأفعال ومصادرهما، وهذا خارج مجال البحث.

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس: ٤ / ٢٤٦.

وقد أشار اللغويون القدماء إلى ظاهرة العدول الصرفي في مباحثهم عن الصيغ الصرفية، مُعبرين عنها بمصطلحات مختلفة<sup>(١)</sup> من دون تفريق بين العدول عن أصل، أو العدول عن قياس، إلا أنه من الاستقراء تبين أنهما نوعان محددان وإن لم يُشر إليهما .

وقد نال موضوع العدول اهتماماً واسعاً في مصنفات علماء العربية، وتواردت عليه مصطلحات مختلفة منها: المجاز، والالتفات، والعدول والانحراف، والتصرف، والنقل، والخروج، والتجاوز، والاتساع، والشجاعة، والانتقال، ومخالفة مقتضى الظاهر، والانعطف، والتلون والتلونين<sup>(٢)</sup>.

وهذه المصطلحات لا تنفك في دلالتها عن مفهوم العدول، ولكن باعتبارات متفاوتة، إذ هو في اعتبار البلاغيين يخص المستوى التركيبي في اللغة، وأطلقوا عليه المجاز والالتفات، وذلك متأثراً عندهم من اهتمامهم بتبيان اللمحات الفنية التي تضمنتها النصوص الإبداعية، فضلاً عن اهتمامهم بالنظر إلى النص نظراً شمولياً لا يختص بمستوى دون مستوى آخر من مستويات اللغة، في حين ظهرت مصطلحات العدل، والاتساع، والعدول، والتصرف، والانحراف، والانتقال وغيرها لدى اللغويين، نتيجة اهتمامهم بالمسائل اللغوية .

فأبو عبيدة (ت ٢١٠ هـ) يُسميه مجازاً، قال: "ومن المجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي له جماع منه ووقع معنى هذا الواحد على الجميع"<sup>(٣)</sup>. فإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف هذا العدول بأنه مجاز، بمعنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً<sup>(٤)</sup>. فيكون المجاز على هذا الأساس خروجاً عن أصل الوضع اللغوي، ويشير ابن المعتز (ت ٢٩٦ هـ) إلى العدول في: "باب الالتفات: وهو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك من الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر"<sup>(٥)</sup>. وقد توسع ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في ذكر الألفاظ الدالة على العدول نحو الانحراف، والعدول، ونقض العادة، وشجاعة العربية، والاتساع وغيرها<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١ / ١١٠، ٣ / ٥٦٨؛ ومعاني القرآن، الفراء: ٢ / ١٥٣؛ وينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، د. محمود سليمان ياقوت: ص ٧-٩.

(٢) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة: ١ / ٩؛ والبديع، ابن المعتز: ص ٥٨-٥٩؛ والخصائص، ابن جني: ١ / ٢١٤-٢١٥، ٢ / ٣٦٠، ٣ / ١٨٨-٢٦٧؛ والفروق في اللغة، العسكري: ص ١٩٠. والبرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٢ / ٢٤٦.

(٣) مجاز القرآن: ١ / ٩-١٠.

(٤) أسرار البلاغة، الجرجاني: ص ٣٥٦.

(٥) كتاب البديع: ص ٥٨.

(٦) ينظر: الخصائص: ١ / ١٥٢-١٥٣، ٣ / ٢٦٧-٢٦٨.

ويستعمل أبو هلال العسكري ( ت ٣٩٥ هـ ) مصطلح العدول في كلامه على الفرق بين صيغتي ( رحيم ) و(رحمن ) فيقول : " فإن ( الرحيم ) مبالغة لعدوله ، وإن ( الرحمن ) أشدُّ مبالغة لأنه أشدُّ عدولاً " (١) .

وقد فصلّ ضياء الدين ابن الأثير ( ت ٦٣٧ هـ ) القول في الكلام على العدول ، وإن كان يُسميه تارة بالعدول ، وتارة بالنقل والانتقال ، وذلك في الفصل الذي عقده بعنوان ( قوة اللفظ لقوة المعنى ) (٢) ، والمهم أن ابن الأثير أدرك أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك . ومن هنا جاء إفراده لمبحث خاص بالعدول الصرفي سَمَّاه (اختلاف صيغ الألفاظ واتفاقها ) ، يقول فيه : " أما اختلاف صيغ الألفاظ ، فإنها إذا نقلت من هيئة إلى هيئة كنفلها مثلاً من وزن من الأوزان إلى وزن آخر ، وإن كانت اللفظة واحدة ، أو لنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل أو من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم انتقل قبها فصار حسناً ، وحسناً صار قبحاً " . وسَمَّاه القرطاجني ( ت ٦٨٤ هـ ) بـ ( الانعطاف ) (٣) ، وسَمَّاه الزركشي ( ٧٩٤ هـ ) بالتلوين ، أو خطاب التلوين (٤) .

وهذه كلها أنواع من العدول إلا أن العدول الصرفي يتمثل في اختلاف الهيئة ، والأوزان ، والانتقال في الصيغة ، أي أن يأتي معنى اللفظ " خلاف مقتضى الظاهر ، وبذلك يخرج الالتفات الذي : " هو العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول " (٥) عن العدول الصرفي .

ومثلما تعددت الألفاظ الدالة على مصطلح العدول عند القدماء تعددت كذلك لدى المحدثين ولاسيما علماء الأسلوبية (٦) ، وسبب تعدد المصطلحات لمفهوم العدول لدى المحدثين يختلف عن سبب تعدد مصطلحاته لدى اللغويين القدماء ، إذ إن سبب تعدد المصطلحات لدى القدماء شمولية الدراسات اللغوية عندهم ، في حين أن تعددها لدى المحدثين متأتم في أحيان كثيرة من تأثر الدراسات الحديثة بالنظريات اللغوية الغربية ، فيكون مصدرها تعدد الترجمة ، وانعدام المعاجم المتخصصة بوضع المصطلحات . فقد ترجم الدكتور عبد السلام المسدي للفظة ( Ecart ) بالانزياح أو التجاوز ، الذي يعني الخروج عن الأصل ، ثم قال مستدركاً : يمكن أن نُحيي لها لفظة عربية وهي (العدول) (٧) .

(١) الفروق في اللغة : ص ١٩٠ .

(٢) المثل السائر : ٢ / ٢٧٩ ؛ وينظر : الخصائص ، ابن جني : ٣ / ٢٦٤ .

(٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ص ٣١٤ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٢٤٦ .

(٥) كتاب الطراز ، العلوي : ٢ / ١٣٢ .

(٦) ينظر : الأسلوبية والأسلوب ، عبد السلام المسدي : ٩٨ .

(٧) ينظر : الأسلوبية والأسلوب : ص ١٦٢ - ١٦٣ .

وعلى هذا يُعرّف العدول عندئذٍ بأنه الخروج عن النمط المعياري، ولذا عُدَّ هذا الخروج أداة من أدوات التحليل الأسلوبي الذي يهتم بالموازنة بين الخصائص والسمات اللغوية في النص مُرتبطةً بسياقاتها، وبين ما يقابلها من خصائص وسمات في النص المفارق. فالعدول يتمثل في مستوى اللغة الإبداعي الذي يعتمد على اختراق مثالية اللغة في الأداء العادي وانتهاكها. ومعنى ذلك أن للغة مستويين: عادياً ومنحرفاً، أما المستوى العادي فهو ما ارتضاه علماء النحو والتصريف وما أقرَّ به اللغويون، وأما المستوى المنحرف فهو ما يجور على النظام اللغوي المؤلف ويخل بأنساق اللغة وأطرها.

ولعل أبرز تعريفات الأسلوبين وعلماء اللسانيات للعدول القول بأنه: "الخروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية"<sup>(١)</sup> أي هو الخروج عن المستوى النمطي إلى المستوى الفني، فالمستوى النمطي يمثل النظام أو الأصل اللغوي<sup>(٢)</sup>، لكن هذا الخروج ينبغي أن ينضبط بضوابط معينة، وعلى وفق مسوغات مقبولة، فهو خروج منضبط مُسوَّغ عن أصل معياري، ولكي نحدد العدول في اللغة ينبغي أولاً أن نحدد الضوابط المعيارية في مستويات اللغة، وبمعرفة هذه الضوابط يمكن التعرف على مسوغات الخروج عن تلك الضوابط، سواء أكانت صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم دلالية، والشيء المهم هنا هو تحديد الضوابط المعيارية في المستوى الصرفي للغة وهو ذلك المستوى الذي يتناول الكلمة المفردة وما يطرأ عليها من تغيير خارج السياق، وما لهذا التغيير من تأثير داخل السياق.

### - الأصل والقياس:

وردت إشارات واضحة عند اللغويين للتعبير عن الأصل والقياس في مواطن مبثوثة في كتبهم، ومن خلالها تبين تفريقهم بين ما هو أصل، وبين ما هو قياس: "ومن ذلك (فعال) تقول: رجلٌ قتالٌ إذا كان كثير القتال، فأما قاتل فيكون للقليل والكثير؛ لأنه أصل"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر العدول عن القياس في بعض مباحث اللغويين، ومن ذلك ما ذُكرَ من تحديد أسماء مطردة، أي: مقيسة وهي: المصادر، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة، ثم عبر عن العدول عن القياس صريحاً في باب النسب فالألفاظ مثل: بدوي، وطائي، وبصري، ألفاظ معدولة عن القياس، إذ القياس في (بدو): بادي أو بادوي نسبةً إلى البادية، وفي (طائي): طيئي نسبةً إلى (طيء)، وفي (بصري): بصري نسبةً إلى بصرة<sup>(٤)</sup>.

(١) البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب: ص ٧، ٢٤٨.

(٢) ينظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، د. عبد الحميد أحمد يوسف هندواوي: ص ١٤١.

(٣) المقتضب: ٢ / ١١٣؛ وشرح المفصل، ابن يعيش: ٦ / ١٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٦ / ١٠.

ويقول السيوطي: "إن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال، وشذّ عن القياس فلا بُدّ من أتباع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره"<sup>(١)</sup>. فيظهر أنّ السبب في جعل الشيء قاعدةً ومعياراً يقاس عليه هو الاطراد وكثرة الاستعمال، وأنّ ما يشذّ عن هذه القاعدة وهي: (الاطراد في الاستعمال) يؤخذ به بناءً على ما ورد السماع به، ولكنه لا يقاس عليه، ولكنه يبقى خلاف القياس وعدولاً عنه، وينبغي حينئذٍ البحث عن السبب الذي اقتضى هذا الخروج أو هذا العدول، أهو معنى جديد، أم مجرد عدول لأسباب خارجية على نحو النسبة في بدوي؟ إذ هو عدولٌ عن القياس، ولكن ليس لمعنى جديد.

والأصل والقياس فكرتان متداخلتان؛ إذ لا يمكن معرفة الأقيسة من دون معرفة الأصول، إذ القياس: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"<sup>(٢)</sup>، فلا قياس من غير معرفة الأصل الذي هو: "المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة، وهو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته"<sup>(٣)</sup>. فبمعرفة الأصل في كل شيء يمكن عند ذلك تبين الفرع، وتبين القياس، ثم من خلال تبين القياس بناءً على الاطراد والكثرة، يتبين ما هو خلاف القياس.

ولمّا كان كلٌّ من الأصل والقياس يتواردان في مباحث كثيرة في اللغة وجب تحديد المقصود بهما في المستوى الصرفي في اللغة، فحينئذٍ ينبغي أن يُقال: الأصل الصرفي، والقياس الصرفي، وينبغي التعريف بهما، فالأصل الصرفي: هو المعنى الأول الذي تحمله الصيغة الصرفية، على نحو كون صيغة اسم الفاعل الدالة على من قام بالفعل أصل صيغ المبالغة فتكون صيغ المبالغة معدولة عن اسم الفاعل.

والقياس الصرفي: وهو المعيار المُطرّد الذي تنضبط به الصيغ الصرفية، من مثل القانون الذي يخضع له اشتقاق المصدر من الأفعال. وفي ضوء هذا التفسير للعدول سيجري البحث دراسة تطبيقية على بعض الآيات القرآنية للمح معاني العدول ودلالاته وذلك من خلال الحديث عن العدول في صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول.

### العدول عن اسم الفاعل

ورد العدول عن اسم الفاعل في القرآن الكريم إلى المصدر، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وقد اخترنا آيات معينة تناول فيها البحث هذا النوع من العدول بالدرس والتحليل.

(١) المزهر: ١ / ٢٢٩.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري: ص ٩٣..

(٣) القياس في النحو، منى إلياس: ص ٣٢.

## أولاً - العدول عن اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة:

جاء هذا النوع من العدول في صيغ كثيرة تناول البحث قسماً منها على وفق ما أحدثه العدول من دلالات تعمق فكرة تتبع المدلولات الكامنة في اللغة، ومنها:

### ١ - العدول عن مؤلم إلى أليم:

قال تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (سورة البقرة/١٠) ، ورد وصف العذاب بكونه أليماً في مواضع عديدة في القرآن الكريم، و(أليم) صفة مشبهة معدولة عن اسم الفاعل من ألم المتعدي، أي: مؤلم، ومعناه الموجه، والعرب تضع فعيل في موضع مفعول، كما يقال: ضُربٌ وجيعٌ بمعنى موجهٌ وذهب الزمخشري إلى عد وصف العذاب بكونه (أليماً) للمفعول وليس للفاعل على أنه مجاز في التركيب " للمبالغة فيكون محولاً من فعل لها ونسبته إلى العذاب مجازاً لأن العذاب لا يألم وإنما يألم صاحبه فصار نظير قولهم شعر شاعر والشعر لا يشعر انما الشاعر ناظمه" (٢). والراجح أنه مجاز في الأفراد " فأليم فعيل من الألم بمعنى مفعول كالسميع بمعنى المسمع" (٣) فيكون (أليم) صفة مشبهة يدل على المبالغة لشدة عذاب الله للمنافقين في الآخرة فضلاً عن كونه لازماً، ومعنى (أليم) شديد الألم وهو الوجد اللازم الذي يخلص إلى قلوبهم (٤). ودلالة العدول عن اسم الفاعل (مؤلم) إلى الصفة المشبهة (أليم) هي إثبات كون الألم دائماً، وكأن الوجد فيه صفة لازمة له لا تغير فيها ولا تبديل .

### ٢ - العدول عن ناخرة إلى نخرة:

وردت صيغة (نخرة) في، قوله تعالى: ﴿ إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً ﴾ (سورة النازعات/١١). ويلاحظ مجيء لفظة (نخرة) بصيغة الصفة المشبهة (فعله) عدولاً عن صيغة اسم الفاعل (ناخرة) على الرغم من مجيء فواصل الآي التي قبلها والتي بعدها على صيغة اسم الفاعل كالراجفة، والرادفة، وواجفة، وخاشعة، والحافرة، وخاسرة، وواحدة والساهرة (٥). قال تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ ﴿ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴿ أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ ﴿ يَقُولُونَ ءَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴿ إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً ﴿ قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾ (سورة النازعات / ٦ - ١٤) .

(١) ينظر: المفردات: ص ٨٢؛ وفي مختار الصحاح وَقَدْ أَلِمَ مِنْ بَابِ (طَرِبَ) .

(٢) البحر المحيط: ١ / ٥٩ .

(٣) البحر المحيط: ١ / ٥٣ .

(٤) ينظر: نظم الدرر: ١ / ١٠٩ .

(٥) ينظر: جامع البيان: ٣٠ / ٣٥ .



وقد وردت في الآية قراءتان: " (ناخرة) و (نخرة) وهما لغتان مثل الطمع والطامع، ومعناهما البالية، وفرّقوا بينهما فقالوا: النخرة: البالية، والناخرة: المجوفة التي تمرّ بها الريح فتنخر فيها الريح أي: تصوّت" (١)، وقيل: "الناخرة التي أكلت أطرافها وبقيت أوساطها، والنخرة: التي فسدت كلّها" (٢). والاستفهام جاء في سياق الإنكار بل هو "تأكيد الردّ ونفيه بنسبته إلى حالة منافية له والعامل في (إذا) يدل عليه (مردودون) أي: أنذا كنا عظاماً بالية نرد ونبعث مع كونها أبعد شيء عن الحياة" (٣). ثمّ أكّد الإنكار وبُولغ فيه بمجيء (نخرة) صفة مشبهة معدولاً إليها عن صيغة اسم الفاعل (ناخرة)، فالتعبير بالصفة المشبهة أبلغ من التعبير باسم الفاعل (٤)، وإن كان قرئ بـ (ناخرة). قال الألوسي: "وقراءة الأكثرين أبلغ فقد صرّحوا بأن (فعلاً) أبلغ من (فاعل) وإن كانت حروفه أكثر، وقولهم: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى أغلبي" (٥). وعلى هذا الأساس فسّرت (الناخرة) بالبالية وقيل: (النخرة) التي بليت، و (الناخرة) التي لم تُنخر بعد، إذ المعنى بين الصيغتين ليس واحداً، إذ أنّ صيغة (نخرة) تدل على الثبوت، وصيغة (ناخرة) تدل على الحدوث.

### ثانياً - العدول عن اسم الفاعل إلى اسم المفعول:

وصف هذا النوع بقلة وروده في العربية ولكنه جاء في القرآن الكريم للدلالة على معانٍ مقصودة في النص القرآني، ممّا يجعل هذا النوع من العدول ثابتاً وأصيلاً في العربية، من ذلك:

#### ١ - العدول عن ساتر إلى مستور:

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قرأتَ الْقُرْآنَ جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً﴾ (سورة الإسراء/٤٥).

وفي قوله تعالى: ﴿مستوراً﴾ قولان:

أولهما: أن الحجاب مستور عنهم فلا يرونه. وثانيهما: ان الحجاب ساتر عنهم ما وراءه، ويكون لفظ: مستوراً بمعنى: ساتراً (٦) فيكون المعنى على القول الأول: جعلنا بين فهم ما تقرأ وبينهم حجاباً فلا يقرون بنبوتك ولا بالبعث. وإبقاء (مستوراً) على موضوعه من كونه اسم مفعول يتأول على ثلاثة أوجه:

أولها: أنه مستور عن أعين الكفار فلا يرونه.

(١) وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٩ / ١٩٧.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٤ / ٤٦٨.

(٣) تفسير أبي السعود: ٩ / ٩٨.

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي: ٥ / ٤٤٦.

(٥) روح المعاني: ٣٠ / ٢٨.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٠ / ١٧٦.

وثانيها: أنه مستور به الرسول ﷺ عن رؤيتهم، ونُسب الستر إليه لما كان مستوراً به وهو رأي المبرد .  
وثالثها: أنه ذو ستر قياساً على صيغة لابن وتامر أي ذو لبن وتمر، وكذلك قالوا عليه: رجل مرطوب أي ذو رطبة، ولا يقال رطبه، ومكان مهول أي ذو هول، وجارية مغنوجة، ولا يقال هلت المكان ولا غنجت الجارية<sup>(١)</sup>.  
وإلى ذلك ذهب البيضاوي، قال: (مستوراً) أي ذا ستر<sup>(٢)</sup>.

والأولى أن يكون (مستوراً) معدولاً عن اسم الفاعل (ساتراً)، وإليه ذهب الأخفش وجماعة قياساً على كلام العرب في مشؤوم وميمون يريدون شائم ويامن؛ لأنه من شأمهم ويمنهم<sup>(٣)</sup>. إذ حقيقة الحجاب أن يكون ساتراً لا مستوراً. وعلى هذه الرؤية يمكن التساؤل أنه إذا كانت حقيقة الحجاب أن يكون مانعاً عن الإدراك، فكيف به إذا كان مستوراً، فيكون ذلك الحجاب ساتراً لغيره مستوراً بنفسه، فهو ساتر ومستور في آن معاً، "فوصف الحجاب بالمستور مبالغة في حقيقة جنسه، أي حجاباً بالغاً للغاية في حجب ما يحجبه هو حتى كأنه مستور بساتر آخر، فذلك في قوله أن يُقال: حجاباً فوق حجاب، فجاء العدول عن (ساتر) إلى اسم المفعول (مستور) للدلالة على المبالغة في الستر والإخفاء<sup>(٤)</sup>.

## ٢ - العدول عن أت إلى مأتي:

ورد اسم المفعول (مأتياً) معدولاً عن اسم الفاعل (أتياً) في قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ (سورة مريم / ٦١)، قال الطبري "خرج الخبر على أن الوعد هو المأتي ومعناه أنه هو الذي يأتي ولم يقل: وكان وعده أتياً لأن كل ما أتاك فأنت تأتبه"، أي أن (مأتياً) بمعنى (أتياً)<sup>(٥)</sup>.  
وقد جاء العدول هنا "لأن كل من أتاك فقد أتته والعرب لا تفرق بين قول القائل: أتت عليّ خمسون سنة وبين قوله أتيت عليّ خمسين سنة ويقول وصل إليّ الخبر ووصلت إلى الخبر". وكل ما وصل إليك فقد وصلت إليه<sup>(٦)</sup>، على اعتبار أن كليهما بمعنى واحد<sup>(٧)</sup>. والذي يبدو أنهما ليسا باعتبار واحد فأتى الأمر أي هو الذي بادر بالإتيان، وأتى عليه الأمر أي أن ثمة من قد أتى به إليه. فيكون معنى (مأتياً) أي: هم يأتون إلى الوعد، ولما كان الوعد بالجنة في الحقيقة هو الآتي جعل (مأتياً) معدولاً عن (أتياً)، والنكتة في مجيء (مأتياً) معدولاً عن (أتياً) للدلالة على أن الوعد الذي "يأتيه من وعده له لا محالة بغير خلف"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٢ / ٦ .

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي: ١٢١ / ٣ .

(٣) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ٣٩١ / ٢ .

(٤) ينظر: تفسير الشعراوي: ١٤ / ٨٥٧٢ - ٨٥٧٣ .

(٥) ينظر وتفسير القرآن العظيم: ٣ / ١٣٠ .

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١ / ١٢٦ .

(٧) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٣ / ١٣٠ .

(٨) تفسير أبي السعود: ٥ / ٢٧٢ .

## ثالثاً - العدول عن اسم الفاعل إلى صيغ المبالغة:

جاء هذا النوع من العدول في القرآن الكريم في عدة صيغ منها:

- العدول عن مطهّر إلى طهور:

قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ (سورة الفرقان / ٤٨). صيغة (طهور) من صيغ المبالغة الرئيسية<sup>(١)</sup>. وطهور معدول في الحقيقة عن اسم الفاعل (مطهر)، وإلى ذلك ذهب أصحاب الشافعي رحمته، لأنّ "الطاهر ضربان: ضرب لا تتعداه الطهارة كطهارة الثوب فإنه طاهر غير مطهّر به، وضرب يتعداه فيجعل غيره طاهراً به فوصف الله تعالى الماء بأنه طهور تنبيهاً على هذا المعنى". وقد ردّ الراغب هذا القول بحجة أن فعولاً لا يبنى من أفعل وفعل وإنما يبنى ذلك من فعل. أي أنه محتمل للمعنيين إذ إن الماء طاهر ومطهّر<sup>(٢)</sup> ومعنى ذلك أنّ (طهوراً) بناء للمبالغة مشتقّ من (طهّر) المتعدي، ولكن الأمر ليس كذلك لأنّ (طهوراً) مشتقّ من (طهّر) اللازم ثمّ إنه لما حمل معنى التطهير قيل: إنّ (طهوراً) من طهّر المتعدي بمعنى اسم الفاعل (مطهّر): فيكون معنى (طهوراً): بليغاً في طهارته، وهو ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره<sup>(٣)</sup>، وبعضه قوله تعالى: ﴿ وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ (سورة الأنفال / ١١). فتبين "أن المقصود من الماء إنما هو معنى التطهر به فوجب أن يكون المراد من كونه طهوراً أنه هو المطهر به؛ لأنه تعالى ذكره في معرض الإنعام، فوجب حمله على الوصف الأكمل، ولا شك أن المطهّر أبلغ من الطاهر"<sup>(٤)</sup>؛ إذ يصح القول بأن كل طهور طاهر، وليس كل طاهر طهوراً، وطهور هو الوصف الأبلغ للماء المنزل من السماء في كون معناه: طاهراً في نفسه مطهراً لغيره، لاسيما أنّ (الطهور) بناء مبالغة في طاهر، والمبالغة هي التي اقتضت أن يكون طاهراً مطهراً وهو مذهب الجمهور، وأما مذهب أبي حنيفة فإنّ معنى (طهوراً) طاهراً؛ ودليله قوله تعالى: ﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ (سورة الإنسان / ٢١) أي: طاهراً<sup>(٥)</sup>. ووصف الماء بالطهور يقتضي أنّه مطهّر لغيره؛ إذ العدول عن صيغة فاعل إلى صيغة فَعُول لزيادة معنى في الوصف، فافتضاؤه في هذه الآية أنّه مطهر لغيره اقتضاء إلزامي ليكون مستكملاً وصف الطهارة القاصرة والمتعدية.

(١) ينظر: البحر المحيط: ١ / ١٥.

(٢) ينظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن: ص ١٥٣.

(٣) ينظر: الكشاف: ٣ / ٢٨٤.

(٤) التفسير الكبير: ٢٤ / ٩٠.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣ / ٢٨.

### رابعاً - العدول عن اسم الفاعل إلى المصدر:

ورد هذا النوع من العدول في صيغ عدة، أشار المفسرون إلى بعضها، وتناولوه بالبحث ومنه العدول عن غائرٍ إلى غورٍ.

### ٢- العدول عن غائر إلى غور:

قال تعالى: ﴿أَوْ يُصْبِحَ مَأْوُهَا غَوْرًا﴾ (سورة الكهف / ٤١)، ومعنى (الغور) في اللغة: "المنهبط من الأرض"، ثم استعمل في كل ما انخفض قال أبو عثمان ابن القطاع: "غار الماء غوراً: غاض وغار النهار: اشتد، وغارت الشمس والقمر والنجوم غياراً: غابت، وغارت العين تغورُ غَوْرًا، وغار الرجل على أهله يغار غيراً وغاراً"<sup>(١)</sup>، فكلُ استعمالات مادة (غور) يلحظ فيها معنى الانخفاض وهو الذهاب سُفْلاً، وعليه معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَأْوُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ (سورة الملك / ٣٠)، قال أبو عبيدة: "أي: غائراً، والعرب تصف الفاعل بمصدره وكذلك الاثنين والجميع على لفظ المصدر، ومعنى (غوراً): ذاهباً قد غار في مذهب فلا تلحقه الرشاء، يعني لا تناله الدلاء، قال ابن عطية: " (الغور) مصدر يوصف به الماء المفرد والمياه الكثيرة، كقولك: رجل عدلٌ ونحوه، ومعناه: ذاهباً في الأرض لا يستطيع تناوله"، فهو عكس الماء المعين الذي هو: "الماء الظاهر الذي تراه العيون"<sup>(٢)</sup>. والوصف بالمصدر فيه عدول عن اسم الفاعل (غائراً) مبالغة في الوصف، وكأنَّ الماء صارت حقيقته غوراً، قال البقاعي: "ولما كان المقصود المبالغة، جعله نفس المصدر فقال (غوراً) أي نازلاً في الأرض بحيث لا يمكن لكم نبيله بنوع حيلة، بما دلَّ على ذلك الوصف بالمصدر"<sup>(٣)</sup>.

### العدول عن اسم المفعول:

ورد العدول عن اسم المفعول في القرآن الكريم على أربعة أنواع، وهي العدول عن اسم المفعول إلى المصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة.

### أولاً - العدول عن اسم المفعول إلى المبالغة:

ورد هذا النوع من العدول في صيغ عدّة، ولا سيما صيغة (فعل)، ولكن المشكل هو أنها تنصرف إلى معنى المبالغة أحياناً، وإلى معنى الصفة المشبهة أحياناً أخرى، ولذا اقتصر البحث على ما أجمع على أنه جاء للمبالغة وهي صيغة (كظيم) معدولاً بها عن (مكظوم).

(١) كتاب الأفعال: ٢ / ٢٢.

(٢) التفسير الكبير: ٣٠ / ٧٦.

(٣) نظم الدرر: ٢٠ / ٢٧١.

**- العَدُولُ عَنْ مَكْظُومٍ إِلَى كَظِيمٍ:**

قال تعالى: ﴿ وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَأَبْيَضْتُ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ (سورة يوسف / ٨٤)، في الآية وصف لمآل سيدنا يعقوب عليه السلام بعد فراق ابنه يوسف عليه السلام، ومعنى (كظيم) هنا أن يعقوب عليه السلام: مملوء من الغيظ على أولاده ومن الحزن على يوسف وأخيه، وهو مع ذلك لا يظهر ما يسوءهم، ففعل هنا بمعنى مفعول<sup>(١)</sup>. وهو مشتق من (الكظم) وهو: "مَخْرَجَ النَّفْسَ، يقال: أَخَذَ بِكَظْمِهِ، وَالكَظُومُ: احتباس النَّفْسِ، وَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ السَّكُوتِ"<sup>(٢)</sup>، ولكنه سكوت على حزن وغيظ حبيس صدر صاحبه، وعلى هذا القياس قيل: إنَّ (كظيم) بمعنى (كاظم)؛ لأنَّ يعقوب عليه السلام لم يكن يشكو إلى أحدٍ، بل كان يكتُم في نفسه، ويمسك همَّه في صدره، وكان يكظمه أي يردّه إلى قلبه ولا يرسله بالشكوى والغضب والضجر<sup>(٣)</sup>. ولكنه بمعنى (مكظوم) أي مملوء من الحزن مع سدّ طريق نَفْسِهِ المصدور<sup>(٤)</sup>، والتعبير بـ (كظيم) الدالُّ على المبالغة عدولاً عن (مفعول) للدلالة على أنَّ (كظيم): "شديد الكَظْمِ لامتلائه من الكرب، مانع نفسه من عمل ما يقتضيه ذلك بما آتاه الله من العلم والحكمة، وذلك أشد ما يكون على النفس وأقوى ما يكون للحزن، فهو فعيل بمعنى مفعول وهو أبلغ منه"<sup>(٥)</sup>. فضلاً عن أن (كظم) تدور على المنع من الإظهار، ويلزمه الكرب لأنه من شأن المنوع مما قد امتلأ منه، ويلزمه الامتلاء لأن ما دونه ليس فيه قوة الظهور"<sup>(٦)</sup>.

وقد يُوجَّه المعنى إلى المبالغة في (كاظم) على أنَّ الكَظْمَ هو: الإمساك النفساني، والكاظم الذي لا يظهر الحزن بين الناس، وإنما يبكي في خلوته، ولكنَّ الرأي الأول أرجح وهو أنَّ يُوجَّه (كظيم) على أن يكون بمعنى (مكظوم) وهو المحزون كقوله تعالى: ﴿ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾ (سورة القلم / ٤٨)<sup>(٧)</sup>، أي: "مملوء من الحزن ممسك عليه لا يبته"<sup>(٨)</sup>.

**ثانياً - العَدُولُ عَنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ إِلَى الْمَصْدَرِ:**

جاء هذا النوع من العَدُولِ على عِدَّةٍ صيغ منها: بَخْسٌ، وَكَذِبٌ، وَكُرْهٌ، وَمَعْنَاهَا: مَبْخُوسٌ، وَمَكْذُوبٌ، وَمَكْرُوهٌ.

(١) ينظر: الكشاف: ٤٩٨ / ٢.

(٢) المفردات: ص ٧١٢.

(٣) المحرر الوجيز: ٥١ / ٧.

(٤) ينظر: التفسير الكبير: ٤٠٠ / ١٨.

(٥) نظم الدرر: ١٩٦ / ١٠.

(٦) نظم الدرر: ١٩٧ / ١٠.

(٧) ينظر: التحرير والتنوير: ٤٣ / ١٣.

(٨) الجامع لأحكام القرآن: ١٦٣ / ٩.

### - العدول عن مكذوب إلى كذب:

قال تعالى: ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (سورة يوسف / ١٨)، ومعناه مكذوب، وهو جعل المصدر في كلام العرب مفعولاً وبالعكس<sup>(١)</sup>. وقد قيل: إنه وصف بالمصدر للمبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه<sup>(٢)</sup>. وكونه (كذباً) لأن أخوة يوسف قالوا: ليعقوب عليه السلام: ﴿ أَكَلَهُ الذُّبُّ ﴾. وقد غمسوا قميصه في دم جدي. فقال: لقد كان هذا الذُّبُّ رفيقاً بابني مزق جلده ولم يمزق ثيابه<sup>(٣)</sup>. وهذا دليل على عدم وجود دم لا شك فيه وإن لم يكن دم يوسف عليه السلام، وفي هذا القول رأيان: أولهما: أنه على المجاز، فيكون معناه: مكذوب فيه. وثانيهما: أن (كذباً) مصدر بمعنى مفعول، ومعناه: وجأؤوا على قميصه بدم مكذوب<sup>(٤)</sup>، ومنه قول العرب: (ماله عقل ولا معقول) وقيل: إن المعنى ذو كذب على النسب بمعنى مكذوب فيه<sup>(٥)</sup>. ومعنى النسب وصف الدم بالمصدر على سبيل المبالغة<sup>(٦)</sup>.

والمهم أن التعبير بالمصدر (كذب) عدولاً عن اسم المفعول (مكذوب) لإرادة الدلالة على المبالغة، قال البقاعي: "أطلق عليه المصدر مبالغة لأنه غير مطابق للواقع؛ لأنهم ادَّعوا أنه دم يوسف عليه السلام والواقع أنه دم سخلة ذبحوها ولطخوه بدمها"<sup>(٧)</sup>. فهو دم حقاً لكنه ليس الدم المزعوم، فهو دم مكذوب<sup>(٨)</sup>.

### ثالثاً - العدول عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل:

جاء هذا النوع من العدول في عدة صيغ، نتناول اثنتين منها بالدرس.

#### ١ - العدول عن مدفوق إلى دافق:

قال تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۖ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ۖ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ (سورة الطارق / ٥ - ٧)، ومعنى دافق: مدفوق على أنه فاعل بمعنى مفعول على مذهب أهل الحجاز في النعت يقولون: هذا سر كاتم، وهم ناصب، أي: مكتوم، ومنصوب<sup>(٩)</sup>.. ومذهب سيوييه والزجاج أن (دافق) على النسب أي: ذو دفق؛ على اعتبار أن معنى الدَّفَق في اللغة: دفق الماء بعضه لبعض كدفع الوادي والسييل إذا جاء يركب بعضه

(١) معاني القرآن، الفراء: ٣٨ / ٢.

(٢) الكشاف: ٤٥١ / ٢.

(٣) معاني القرآن، الفراء: ٣٨ / ٢.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩٨ / ٩.

(٥) تفسير البيضاوي: ٤٦ / ٣.

(٦) ينظر: حاشية الجمل: ٤٤١ / ٢.

(٧) نظم الدرر: ٣١ / ١٠.

(٨) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٣٨ / ١٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٣٥٣ / ٣.

بعضاً، وعلى هذا المعنى يصح أن يكون الماء دافقاً لأن بعضه يدفع بعضاً فمنه دافق ومدفوق<sup>(١)</sup>. وقيل معنى الدفق هو: الصبّ بمرّة واحدة فيكون دافق بمعنى منصب<sup>(٢)</sup>.

والصحيح أن الدفق في اللغة يتنازع معنيان الدفع والصبّ، وهما متقاربان لأن الدفق " هو دفع الشيء قُدماً من ذلك دَفَقُ الماء وهو ماء دافق " (٣). كما قيل أن الدفق معناه: الصبّ، فيقال: دَفَقَ الماء والدمع يدفع دَفَقاً ودُفوقاً واندفق وتدَفَّق واستدَفَّق: انصبّ، وقيل انصبّ بمرّة<sup>(٤)</sup>. ومن ذهب إلى معنى الصبّ ترجّح عنده (دَفَق) متعدياً، والذي ذهب إلى أنه بمعنى الاندفاع جعله لازماً، على اعتبار أن الماء يدفع بعضه بعضاً، وقد ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الدَفَق: أن يكون بمعنى الصبّ ويكون لصاحبه واسناده إلى الماء مجازاً. وقيل: إن (دافق) على معنى النسب أي: من ماء ذي دفق. ويترجّح كونه بمعنى المفعول، وهو مذهب قطرب إذ يقال دفقت الماء إذا صببته، وهو مدفوق أي مصبوب، ومدفوق أي منصب بقوة<sup>(٥)</sup>.

## ٢ - العدول عن معصوم إلى عاصم:

ورد اسم الفاعل (عاصم) معدولاً عن اسم المفعول (معصوم) في قوله تعالى في قصة نوح عليه السلام وابنه: ﴿قَالَ سَأُوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾ (سورة هود / ٤٢ - ٤٥)، أي: أن معناه: لا معصوم<sup>(٦)</sup>. إذ لا يُنكر أن يخرج المفعول على فاعل، فيكون المعنى: لا معصوم اليوم من أمر الله. و(العصم): هو الإمساك؛ لأنه مشتق من (العصم): وهي ما يشدّ بها الحبال من نتوءات تعمل في القرية ونحوها ليتمكن الشدّ بها إذا حُمِلت على ظهر البعير ثم يروى عليها<sup>(٧)</sup>. فيكون معنى: (لا عاصم) على هذا الأصل، أي: لا يوجد ثمة شيء يحفظ المعتصم به من الماء، فلما انتفى وجود العاصم انتفى وجود المعصوم، فيكون التعبير عن هذا المعنى باسم الفاعل (عاصم) أبلغ في نفي العصمة عن العاصمين، والدليل على كون (عاصم) معدولاً عن (معصوم) الاستثناء المتصل عند من رأى (من) في محل نصب على الاستثناء فيصير المعنى: لا معصوم من أمر الله وهو الغرق والهلاك إلا الذين رحمهم الله فأنجاهم في السفينة.

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٩٨ / ١٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٥٥ / ٨.

(٣) مقاييس اللغة: ٢٨٦ / ٢.

(٤) ينظر: لسان العرب: ٣٨٧ / ١١.

(٥) التفسير الكبير: ١٢٩ / ٣١.

(٦) ينظر: تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة: ص ٢٠٤.

(٧) ينظر: لسان العرب: ٤٠٧ / ١٢.

### رابعاً - العدول عن اسم المفعول إلى الصفة المشبهة:

ورد هذا النوع من العدول في صيغة ( رجيم ) المعدولة عن اسم المفعول ( مرجوم ) على أن ( رجيم ) صفة مشبهة .

#### - العدول من مرجوم إلى رجيم:

وردت الصفة المشبهة ( رجيم ) معدولاً بها عن اسم المفعول ( مرجوم ) في قوله تعالى: ﴿ وَحَفَظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾ ( الحجر / ١٧ ) ، وقوله تعالى: ﴿ فَأَخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴾ ( الحجر / ٣٤ ) ، أي أن الله تعالى ذكره بقوله لإبليس اخرج من الجنة أو السماء فإنك رجيم ، والرجيم: المرجوم صرف من مفعول إلى فعيل<sup>(١)</sup> . وقد اختلف في معناه، فقيل: المشتوم، والملعون، والمطرود<sup>(٢)</sup> . وأصل الرجم في اللغة: الرمي بالحجارة، يُقال: رجمه يرمجه رجماً فهو مرجوم ورجيم . ومنه استعير للطرود واللعن والشتم<sup>(٣)</sup> . على سبيل الإبعاد، قال القرطبي: "الرجيم أي: المبعد من الخير المهان"<sup>(٤)</sup> . والرجيم وصف اختص بالشیطان لأنه "مطرود من الخير والكرامة فإن من يطرد يرم بالحجر، أو هو شيطان يُرم بالشهب"<sup>(٥)</sup> . فرجيم صفة مشبهة جاءت معدولة عن اسم المفعول ( مرجوم ) للدلالة على أن وصف الرجم وهو الطرد واللعن ثابت ومستمر في الشيطان ؛ ولذا قيل: إنه: مطرود عن الخير كله ومن الكرامة.<sup>(٦)</sup>

#### الخاتمة:

تلك صور من العدول في صيغتي اسم الفاعل والمفعول، وقد جاءت في الذكر الحكيم، وكان العدول عن معنى البنية اللفظية الأصلي فيها لغاية بلاغية أو نكتة فنية، وقد حاول البحث أن يرصد بعضاً منها قاصداً أن يظهر دلالات ذلك العدول وجمالياته. وهذا ما أكد أن العدول طاقة تعبيرية فذة هي أحد مكامن الأسرار الربانية للإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، ولاسيما أنه لم يأت في القرآن الكريم إلا مسوغاً منضبطاً خاضعاً لمعيار معنوي ثابت.

(١) جامع البيان : ١٤ / ٣٢ ؛ .

(٢) ينظر : جامع البيان : ١٤ / ٣٢ .

(٣) ينظر : المفردات : ص ٣٤٥ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٩٠ .

(٥) تفسير البيضاوي : ٣ / ٣٦٩ .

(٦) ينظر : تفسير القرآن العظيم : ١ / ١٧ .



### المصادر والمراجع:

- ١ - الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن ، ١٩٨١ ، صنعة : الإمام أبي الحسن تحقيق : الدكتور فائز طه ، دار البشير ودار الأمل ط ٣ .
- ٢- الأصفهاني ، الراغب ، الحسين بن محمد بن محمد بن الفضل ، مفردات ألفاظ القرآن ، ١٩٩٢ ، تحقيق : صفوان عدنان داودي ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ط ١ .
- ٣ - الألوسي ، شهاب الدين السيد محمود الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، ١٤٠٤ هـ تحقيق : الدكتور مصطفى ديب ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ط ٣ .
- ٤ - الياس ، منى ، ١٩٨٥ ، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، ط ١ .
- ٥ - الأنباري ، أبو البركات ، كمال الدين بن محمد ، لمع الأدلة ، ١٩٧١ ، بن محمد الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني في (رسالتان لابن الأنباري) ، دار الفكر بيروت ، ط ٢ .
- ٦- البقاعي ، برهان الدين أبو الحسن ابراهيم بن عمر البقاعي نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، ١٩٦٩ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط ١ .
- ٧- البيضاوي ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي ، (تفسير البيضاوي المسمى ( أنوار التنزيل وأسرار التأويل ) د.ت ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .
- ٨- الجرجاني ، عبد القاهر ، أسرار البلاغة ١٩٧٨ . عبد القاهر الجرجاني صححها محمد رشيد رضا ، دار المعرفة بيروت .
- ٩ - ابن جنبي ، أبو الفتح عثمان بن جنبي ، الخصائص ، ١٩٥٢ ، : صنعة أبي الفتح عثمان بن جنبي ، تحقيق : محمد علي النجار دار الكتاب العربي ، بيروت ، مصورة عن دار الكتب المصرية ، القاهرة .
- ١٠- أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي النحوي الأندلسي ، البحر المحيط : د.ت ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض .
- ١١ - الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر التفسير الكبير المسمى ( مفاتيح الغيب ) ، ١٩٨٥ ، الإمام فخر الدين أبو عبد الله محمد دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ٣ .
- ١٢ - الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، ١٩٨٠ : الإمام ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر ، القاهرة ، ط ٣ .

- ١٣ - الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١٩٤٧، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٤ - أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم د.ت)، أشرف على الطبع: محمد عبد اللطيف، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر.
- ١٥ - سيويه، عمرو بن عثمان، كتاب سيويه، ١٩٨٨، : تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ١٦ - السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة، ١٩٨٥. ضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، مصر.
- ١٧ - الشعراوي، متولي تفسير الشعراوي وهي (خواطر فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي حول القرآن الكريم)، ١٩٩١، طبع أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة.
- ١٨ - ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، د.ت، : الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، د.ت.
- ١٩ - أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ١٩٧٠، عارضه بأصوله وعلق عليه: الدكتور محمد فؤاد سزكين، ط ٢، مكتبة الخانجي، دار الفكر، القاهرة، ط ٢.
- ٢٠ - العسكري، أبو هلال، الفروق في اللغة، ١٩٧٣، : تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٢١ - ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ١٩٧٧، أبو محمد عبد الحق بن عطية تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد ابراهيم، ومحمد الشافعي، مؤسسة دار العلوم ط ١.
- ٢٢ - العلوي، يحيى بن حمزة، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ١٩٨٢. أشرف على مراجعته وضبطه وتدقيقه: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.
- ٢٣ - ابن فارس، مقاييس اللغة، ١٩٧١، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط ٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- ٢٤ - الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن ١٩٨٠: تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، وعبد الفتاح، اسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢.
- ٢٥ - ابن قتيبة، أبو عبد الله بن مسلم تفسير غريب القرآن ١٩٧٨، تحقيق: السيد أحمد صفر، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ٢٦- القرطاجني، حازم، أبو الحسن، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ١٩٨١ تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط ٢ .
- ٢٧- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ١٩٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ .
- ٢٨- ابن القطاع، علي بن جعفر، كتاب الأفعال، ١٣٦٠هـ: أبو القاسم علي بن جعفر، دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة ا حيدر آباد الدكن، ط ١ .
- ٢٩- ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم ١٤٠١ هـ، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، دار الفكر، بيروت ط ٢ .
- ٣٠- المبرد، أبو العباس المبرد المقتضب، د.ت، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت .
- ٣١- المسدي، عبد السلام، الأسلوبية والأسلوب، ١٩٨٢، الدكتور عبد السلام، الدار العربية للكتاب، الرباط، ط ٢ .
- ٣٢- ابن المعتز، عبد الله، كتاب البديع، ١٩٧٩، تحقيق: اغناطيوس كراتشكوفسكي، ط ٢، دار المسيرة، مكتبة المثني، بغداد .
- ٣٣- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري لسان العرب، د.ت، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٣٤- هندايوي، عبد الحميد أحمد يوسف، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم - دراسة نظرية تطبيقية ٢٠٠١ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ط ١ .
- ٣٥- ياقوت، محمود سليمان، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ١٩٨٥، دار المعرفة الجامعية، مصر .
- ٣٦- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، د.ت، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبني، القاهرة.

